الشرق أوسطية بين المخاطر والتحديات

أ. علي أحمد نصر المدير ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ تيجي ـ جامعة الزنتان

الملخّـــــص:

هذ البحث بعنوان الشرق أوسطية بين المخاطر والتحديات وأهميته تكمن في تسليط الضوء على هذا المصطلح الاستعماري (مشروع الشرق أوسطية) وإلى أي مدى تسمح المعطيات القائمة حاليا لتحقيقه على ارض الواقع .

يهدف هذا البحث إلى التعرف إلى ماهية مشروع الشرق أوسطية والمنظور الأمريكي والغربي والإسرائيلي من المشروع سالف ذكره إضافة إلى موقف جامعة الدول العربية ، والتنظيمات الإقليمية العربية والمتمثلة في مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي من المشروع الشرق أوسطي ، وقد استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي في وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها للخروج بتفسيرات ونتائج علمية ، وقد توصل البحث إلى النتائج التالية :

قيام المشروع الشرق أوسطي يعني تمكين إسرائيل التي هي الآن امبريالية عسكرية إقليمية من أن تصبح أيضا امبريالية اقتصادية إقليمية والتوقع الأمريكي الإسرائيلي المشترك من المشروع الشرق أوسطي ينتهي إلى الاستنتاج إن هذين الفريقين المتحالفين استراتيجيا بشكل رسمي سيحضيان بفوائد كبرى تفوق كثيرا ما سيحظى به الفريق العربي وأن هذا المخطط من شأنه في حالة قيامه سحق القوة العربية وشل قدرتها العسكرية نتيجة الاختلال الشديد في موازين القوى وتمكن إسرائيل من الاستفادة من الدعم الأمريكي لها فالنتيجة الحتمية لهذا المخطط هي شق الجسم العربي وتفكيك أوصاله.

المقدمـــــة :

إن الشرق أوسطية مشروع أمريكي صهيوني قديم متجدد ، يستند إلى التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة و إسرائيل ولا يعتمد أي وجه من وجوه الشرعية الدولية .

ويفرض الآن على الرسميين العرب قسرا مستغلا مرحلة الانفراد الأمريكي بالسيطرة على النظام الدولي التي هي مؤقتة ، وأن مستقبل هذا المشروع مرتبط وجوده بما يسمى بالنظام الدولي الجديد والعكس صحيح ، وهذا يعني أن كل ما يزعمه الساسة الأمريكان

بشأن النظام الدولي الجديد يتوقف وجوده واستمراره على تمكنهم من إحكام سيطرتهم على المنطقة العربية ومواردها الاقتصادية ومقدراتها الاستراتيجية وعلى نجاحهم في فرض وتكريس هذا النظام الشرق أوسطي.

إنه من قبيل المخادعة و التزييف السياسي الزعم بأن هذا المشروع هو أساس اقتصادي لتسوية الصراع العربي / الإسرائيلي أو أنه ترتيب أمني لمنع وقوع صدام مسلح مكلف في المستقبل أو أنه تطبيع ثقافي يرجى إلى نزع فتيل الحروب التي تغذيها الأيديولوجيات المتناقضة والثقافات المتعارضة بل هو مشروع لنظام إقليمي شامل يهدف إلى تفكيك النظام الإقليمي العربي وقطع الطريق على الكيان السياسي والحضاري للعرب كي لا يتطور طبيعياً في اتجاه النظام القومي وأن تحقق هذا المشروع على أرض الواقع في المجال العربي سيؤدي إلى تفسخ الهياكل العربية القائمة حاليا و انهيار المستقبل العربي ، فهذا المشروع إنهاء للصراع وليس تسوية له على نحو يحقق الغلبة المطلقة لطرف هو إسرائيل بتحقيق جميع أهدافها التكتيكية والاستراتيجية دفعة واحدة في مقابل لا شيء للطرف الأخر.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال التالي :

هل مشروع النظام الشرق أوسطي يسمح للأطراف ذات العلاقة أن تكون شريكة لإسرائيل في قيادة هذا النظام الجديد أم أن المشروع مصمم لبناء نظام إقليمي بديل على النظام العربي يكون لإسرائيل وحدها المركز القائد فيه بدون شريك ؟

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على :

1- ماهية مشروع الشرق أوسطية .

2- المنظور الأمريكي والغربي والإسرائيلي من المشروع السالف ذكره

3- المواقف الرسمية العربية المتمثلة في موقف جامعة الدول العربية والتنظيمات الإقليمية العربية (مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي) من مشروع الشرق أوسطي

أهمية البحث :

تتضح أهمية البحث في تسليط الضوء على هذا المصطلح الاستعماري (مشروع الشرق أوسطية) وإلى أي مدى تسمح المعطيات القائمة حاليا لتحقيقه على أرض الواقع .

منهج البحث :

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها للخروج بتفسيرات ونتائج علمية قيمة .

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن السؤال الوارد في مشكلته سيتم تناول هذا البحث **في أربعة مطالب :**

المطلب الأول ــ مفهوم وماهية الشرق أوسطية:

هناك مصطلحات متداولة عديدة ومختلفة للشرق أوسطية مثال ذلك ترتيبات إقليمية سوق شرق أوسطيه ، نظام شرق أوسطي وفي حين تعتقد بعض الدول العربية إن المقصود هو ترتيبات إقليمية بخصوص قضايا الأمن والتسليح والتعاون الاقتصادي واعتبار إسرائيل دولة شانها في ذلك شان أي دولة يتعاون معها العرب .

نجد إننا إذا وقفنا عند ظاهرة السيناريوهات والدراسات الإسرائيلية فإنها توحي بسوق شرق أوسطية مستهدف قيامها غير أن النظر باهتمام إلى معادلات القوى وتوازناتها التي تميل بشدة لصالح إسرائيل وخاصة في النواحي العسكرية واحتكار القدرة النووية والتفوق التكنولوجي بجانب التداعيات السلبية لغير صالح العرب بفعل نشوب أزمة حرب الخليج الثانية وانهيار المعسكر الشرقي وتفكك الإتحاد السوفيتي وإصرار الولايات المتحدة على الانفراد بتحديد مسار التطور وحركة الأحداث في المنطقة ، يجعلنا هذا نميل إلى ترجيع كفة الاحتمال بأننا إزاء " نظام شرق أوسطي "يقوم على إحداث تغيرات متدرجة وان كانت بنيوية في انساق القيم والثقافة والسلوك والعوامل النفسية وكذلك في تركيبة خريطة التفاعلات الإقليمية بل في النظام العربي ذاته كنظام معوق لإنقاذ المشروع الشرق أوسطي ذاته و أيضا في اتجاه التعاون الاقتصادي وليس مجرد إنهاء المقاطعة أو التطبيع (1)

الخلط والغموض وسوء القصد يظهر أيضا في استخدام مفاهيم (الشرق الأوسط) " والنظام الشرق أوسطي " و " السوق الشرق أوسطية " حيث يفتقر كل منها إلى التحديد الدقيق ، فمن الناحية التاريخية انتشر استخدام مفهوم الشرق الأوسط في دوائر التخطيط الاستراتيجية الغربية ومع ذلك فإنها لم تتفق على الدول التي تنتمي إليه كما أن انهيار الاتحاد السوفيتي وحالة السيولة في النظام الدولي تدفع بعض الأقلام إلى إضافة وسط آسيا وجنوب أوروبا إلى الشرق الأوسط (2)

وعلى أساس الخلط وعدم تحديد مفهوم الشرق الأوسط يجري طرح ومناقشة النظام الشرق الأوسطي أو سوق الشرق أوسطية دون إدراك أن قيام نظام أو " سوق شرق

أوسطي " يتطلب خطوات ومراحل طويلة ومعقدة من الصعب تحقيقها قبل التوصل إلى تسوية نهائية .

على أن ما يهمنا في استخدام مصطلح " الشرق الأوسط أو ما اصطلح على تسميته بالشرق الأوسطية هو علاقته بالتطبيع الثقافي ، فالمصطلح في الأصل ظهر كتعبير عن اهتمام ومصالح الغرب ورؤيته المتمركزة حول ذاته وبدون مراعاة للخصوصيات الثقافية والقومية للدول التي أدرجها الغرب ضمن مفهوم " الشرق الأوسط " أي أنه مفهوم منحاز ثقافيا للغرب أو بالأحرى للصورة غير الواقعية التي يريد الغرب أن يتعامل بها مع المنطقة ويسمح من خلالها بوجود إسرائيل والاعتراف بها .

إن المفهوم يهدف إلى طمس الهوية العربية ودمج إسرائيل في المنطقة فالمقصود إذن هو تقويض الذاكرة التاريخية العربية ، في حين تبقى العقيدة الصهيونية قائمة في صور جديدة بكل وظائفها وخاصة وظيفتها ضد مشروع النهوض العربي ، ولهذا المعنى يصبح البعد الثقافي للمشروع " الشرق الأوسطي " ماسا بجوهر الوجود العربي بمفهومه الحضاري التاريخي (3)، في هذا السياق يرى فهمي هويدي بحق انه لا يوجد هوية " شرق أوسطية " لأن المنطقة عربية إسلامية ، ومن ثم فالحديث عن الهوية " الشرق أوسطية " هو افتعال ودعوة لتذويب خصوصية هذه المنطقة لتخلع من انتمائها العربي الإسلامي وهي صيغة مصممة على ما يبدو لغرس إسرائيل في جسم المنطقة (4) .

ومما يؤيد ترجيح تسمية " نظام شرق أوسطي " الأخذ في الاعتبار سياسات الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة وقبلها بريطانيا وفرنسا إزاء المنطقة ، والتي اعتبرت النظام العربي عائقا أمام إنفاذ سياساتها ومن هنا تحاول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حصاره تمهيدا لتفكيكه وتذويبه في إطار إقليمي أوسع يقوم على أسس جغرافية دون اعتداد بالهوية المشتركة، وفي هذا النطاق جاء مشروع ((جونستون)) حول تقسيم و استغلال مياه نهر الأردن بين العرب و إسرائيل عام 1953 م ، وقبل ذلك أصدرت المنظمة الصهيونية الأمريكية عام 1945 م دراسة بعنوان ((الاتحاد الشرق أوسطي))، قدمت أفكارا حول تنمية مشتركة لشبكة المواصلات و للسياحة و للتجارة و للأسواق المالية في المنطقة عن طريق تعاون عربي – يهودي .

وبالنسبة للأفكار الراهنة حول المشروع الشرق أوسطي ،فإنها تعود إلى منتصف الثمانيات في إطار تباحث د. مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الوطني في مصر مع شمعون بيرير حول مشروع مارشال ((الشرق الأوسط)) الذي يتضمن برنامجا للتنمية الإقليمية تقوم دول غربية و نفطية عربية بتمويله . ترافق مع ذلك توصل الولايات المتحدة و إسرائيل عام 1981 م إلى توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة بينهما ، و تعتبر

هذه الاتفاقية أحدى آليات الالتفاف حول المقاطعة العربية لإسرائيل عن طريق فسح المجال لتسلل السلع الإسرائيلية إلى الدول العربية على أنها سلع أمريكية حتى لو اضطرت إسرائيل إلى تزوير شهادات المنشأ الصادرة منها .

وقد أدى حدوث أزمة الغزو العراقي للكويت وحرب التحالف الدولي لإخراج العراق من الكويت إلى إعطاء الفرصة لبعض الباحثين الغربيين لإنعاش التصورات القديمة عن الوطن العربي و القائمة على أن دوله تضم خليطا من الشعوب والطوائف و الأقليات فيما يشبه الفسيفساء ، وهنا يؤكد أحد هؤلاء الباحثين بأن أزمة و حرب الخليج الثانية جعلت الدول العربية تشبه وضعية بلدان أمريكا اللاتينية ، حيث توجد مجموعة من الدول تربطها معا لغة وثقافة مشتركة و ديانة و تاريخ مشتركين ، وإحساس مشترك بالمستقبل ، و إن كانت ليست موحدة في كيان سياسي مشترك(5) .

و يزعم هذا الباحث أن أزمة الخليج دفعت كثيرا من الدول العربية للاعتقاد بأن إسرائيل لم تعد تمثل مشكلة جادة و لا تشكل الخطر الأكبر ، بعد ما قام النظام العراقي بغزو الكويت بل إن السلام مع إسرائيل يجعلها تقدم عنصرا للاستقرار الديمقراطي في الإقليم . (6)

المطلب الثاني ـ المنظور الأمريكي و الغربي للمشروع الشرق أوسطي :

تتضح ملامح المشروع الشرق أوسطي من وجهة النظر الأمريكية من الوثيقة التي أعدتها وكالة التنمية الدولية الأمريكية في الثمانيات تحت عنوان ((التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط)) و قدمتها إلى الكونغرس ، وشاركت في إعدادها ثماني وزارت و عشرة مراكز بحوث على رأسها الأكاديمية الأمريكية للعلوم ، أكدت الوثيقة أهمية العمل على بناء تعاون إقليمي في الشرق الأوسط يقوم على مرتكزين أساسيين : الجغرافي و الاقتصادي كبديل عن التعاون الإقليمي المبني على أساس قومي سياسي ويشمل ما سبق اعتراف العرب بإسرائيل و إدماجها في النظام الإقليمي للمنطقة ، ومن ناحية البعد الجغرافي تتجه الوثيقة إلى التأكيد على قيام بنية إقليمية تضم دول الشرق العربي بجانب إسرائيل و إيران و تركيا .

و تحدثت الوثيقة عن الأساس الاقتصادي و كيفية تحقيق تعاون إقليمي عبر مراحل ثلاث : قصيرة ، متوسطة ، طويلة الأمد ، على النحو التالي (7) :

1-تنمية التعاون في مجالات علمية وتكنولوجية في المرحلة القصيرة ، مع شق الطرق الإقليمية و إقامة محطات للاتصال و بحث بدائل الطاقة بجانب السياحة والطب.

2- تطوير مصادر المياه بصفة أساسية في المرحلة متوسطة الأجل من خلال مشروعات مختلفة مثل البحر الميت ، خليج العقبة ، نهر الأردن ، الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط ، شبه جزيرة سيناء .

3- أما في المرحلة طويلة الأجل ، يتم تجاوز الأبنية السياسية المتعارضة والمشكلات التي تعرقل العلاقات مثل الصراع العربي – الصهيوني ، من خلال تنمية البنية الاقتصادية و فتح الأسواق المحلية .

و كانت أزمة و حرب الخليج الثانية دفعت بهنري كيسنجر إلى الحديث عن أهمية اضطلاع الولايات المتحدة في ((الشرق الأوسط)) بالترتيبات التالية :-

الحد من التسليح ، رعاية اتفاق للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، تقديم برنامج دولي لحصار الإرهاب و معاقبته بصرامة ، الحفاظ على ميزان القوى الجديد ، ترتيبات للأمن الجماعي ، الإبقاء على ميزان قوى إقليمي و دولي يتمكن من منع الظروف التي تخلق فراغا سياسيا قد يغري بعض الدول الراديكالية بالتقدم بحل للنزاع ((العربي – الإسرائيلي)) (8) .

وفي نطاق سعي الولايات المتحدة لإقامة ما تسميه ((النظام العالمي الجديد)) أعطيت أهمية كبيرة لتدشين نظام إقليمي جديد للمنطقة يتوافق مع التغيرات العاصفة في النظام الدولي والتي أكسبت واشنطن وضعية القطب الواحد خاصة في المجالين السياسي و العسكري ، وقد اقتضى ذلك إعادة ترتيب الأوضاع السياسية و العسكرية و الأمنية و الاجتماعية من خلال السيطرة على التطورات الاستراتيجية السياسية و العسكرية و الاقتصادية و الاجتماعية و ما تتضمنه من تفاعلات .

وتميزت السياسة الأمريكية بالسرعة الملحوظة في إقرار وإنفاذ الترتيبات الإقليمية الجديدة و أهمها ما يتعلق بالأمن ، وكان من أهم الأسباب وراء هذه السرعة ضعف الاقتصاد الأمريكي ومعاناته من أزمات حادة ، وظهور شكوك ليست يسيرة حول قدرة الولايات المتحدة في السباق التكنولوجي مع اليابان و ألمانيا ، واللذان وصلا إلى المرتبة الأولى من حيث الطاقة التصديرية والتفوق التكنولوجي ، وفي ذلك يذكر هنري كيسنجر ((لقد أسفرت هذه الحرب – يقصد حرب الخليج الثانية – عن انخفاض هائل لعالم الحرب الباردة ، وليس عن فجر جديد لعهد تفوق أمريكي ، ستنمو مراكز قوة جديدة في آسيا و أوروبا))(9) .

في نفس الاتجاه سبق لـ ((جيمس ايكنز)) السفير الأمريكي الأسبق في السعودية تأكيد أهمية السيطرة على احتياطات النفط بعد صدمة الغزو العراقي للكويت لمصلحة بلاده ومن أجل تكريس سيطرتها على النظام الدولي و للضغط على الحلفاء الغربيين و

اليابانيين ، ويطرح ((ايكنز)) خطة لتدويل منابع النفط العربي و الإبقاء على قوات أمريكية بصورة دائمة (10) .

هذا بالإضافة إلى تنبه الرئيس الأسبق ((نيكسون)) المبكر إلى أهمية إعادة تكييف الأوضاع والتطورات في المنطقة لصالح المشروع الشرق أوسطي ، يذكر في ذلك ((أن مشكلة السلام الأساسية في القرن العشرين لازالت هي تكييف نماذج من النظام ولابد من تكييف علاقات جديدة في الشرق الأوسط)) (11) .

وحول البعد الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي تطرح الوثائق الأمريكية والأوروبية إطارا أوليا عبارة عن تجمع اقتصادي ثلاثي يضم الأردن و الكيان الفلسطيني و إسرائيل على غرار التجمع الاقتصادي القائم بين الدول ((البنولوكس)) الأوروبية الثلاث ذات الاقتصاديات الصغيرة (هولندا ، بلجيكا ، لوكسمبورج) . فقد تبنى هذا الخيار ((معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى)) في دراسته الصادرة عام 1991 ، و الذي يقوم على حرية انتقال السلع و رؤوس الأموال و العمالة فيما بين البلدان الثلاثة مع إمكانية إقامة اتحاد نقدي (12) .

وتعبر إدارة العلاقات الخارجية للمفوضية الأوروبية في بروكسل في دراسة غير منشورة لها في فبراير 1993 م عن نفس المعنى ، عندما تذكر أن منطقة التجارة الحرة الفلسطينية – الإسرائيلية سوف تعطي الفلسطينيين دور الوسيط المميز بين إسرائيل و دول الإقليم (13) .

بناء على ذلك تعتبر التصورات الأمريكية و الأوروبية منطقة التجارة الحرة بين إسرائيل و الأقطار العربية الدعامة الرئيسية لقيام ((اقتصاد الشرق الأوسط الجديد)) انطلاقا من أن التبادل التجاري يوحد الشعوب و يخلق نماذج من الاعتماد المتبادل و نسيجا من المصالح المشتركة ، وهو ما أكدت عليه أيضا ورقة المفوضية الأوروبية في جلسات الدورة الأولى لاجتماعات ((لجنة التنمية و التعاون الدولي)) في إطار المفاوضات متعددة الأطراف ، في بروكسل في مايو 1992 م (14)

المطلب الثالث ـ المنظور الإسرائيلي للمشروع الشرق أوسطي :

تعتبر التصورات والمشروعات الإسرائيلية بخصوص النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط و خاصة تلك التي طرحها شمعون بيريز وزير الخارجية في حكومة حزب العمل برئاسة رابين ، أكثر المشروعات دقة ووضوحا وتحديدا في تعيين دور إسرائيل القابض والقائد في النظام الشرق أوسطي ، بل وفي صياغة أدوار محددة للدول العربية وللنظم الفرعية داخل النظام العربي مثل المشرق العربي و الخليج العربي و المغرب العربي ، و جدير بالذكر أن المشروع الإسرائيلي للشرق الأوسط يضم مصر

إلى منطقة المشرق العربي لكي تلحق حسب هذا المشروع بنظم و آليات التعاون الاقتصادي و الترتيبات الإقليمية الأخرى ، وقد حذت الدوائر الأمريكية و الأوروبية حذو هذا التصور و اعتبرت مصر أحدى دول المشرق أو أحدى دول منطقة ((الشرق الأوسط)) حيث تصبح إسرائيل وتركيا . ومصر والأردن والكيان الفلسطيني دول القلب لهذا النظام .

ويلاحظ بصفة عامة أن المشروع الإسرائيلي للنظام الشرق أوسطي يلح أولاً على أهمية إنفاذ إجراءات لبناء الثقة بين العرب والإسرائيليين والتي تقتضي تقديم تنازلات من قبل العرب حول قضايا الأراضي المحتلة والسيادة والمياه والتنمية الإقليمية المشتركة، بل وترتيبات الأمن والإطار التنظيمي والمؤسسي للمنطقة، يعبر عن ذلك شمعون بيريز بصراحة في كلمته أمام البرلمان الأوربي في ستراسبورج 1993/3/9 ، قال أن على العرب أن يفاضلوا بين كابوسين : الكابوس الأول هو بقاء الوضع كما هو، بمعنى استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، والكابوس الثاني هو السلام بما يتضمنه من تنازلات وحلول وسط تشبه عملية بتر جراحية (15) . وفي كتابه " الشرق الأوسط الجديد " يذكر ما يلي :" يؤدي السلام بين إسرائيل وجيرانها إلى خلق مناخ لإعادة تنظيم أساسية لمؤسسات الشرق الأوسط وإلى نوع جديد من التعاون ويعتبر التنظيم الإقليمي مفتاح السلام والأمن، وسوف يشجع الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والتطوير القومي ورفاهية الأفراد، إن إقامة السلام تتطلب ثورة في المفاهيم ، وان هدف إسرائيل النهائي هو خلق مجتمع إقليمي من الدول بسوق مشتركة وهيئات مركزية منتخبة ومصممه على غرار الجماعة الأوروبية (16) .

الشرق الأوسط إذا كنظام إقليمي ينبغي أن يتأسس لدى بيريز ليس فقط على الترتيبات لبناء الثقة أو للتعاون الاقتصادي، بل يجب خلق مؤسسات إقليمية تتكون على أساس مركزي وتنتخب من قبل شعوب الإقليم على غرار مؤسسات الاتحاد الأوربي: المفوضية، البرلمان، مجلس وزراء الاتحاد ... الخ، أي أننا إزاء مشروع متكامل لنظام إقليمي يتأسس على هندسة سياسية واقتصادية جديدة ، فمعالم هذا النظام هي :" أولاً وقبل كل شيء هندسة معمارية ضخمة ، هندسة تاريخية لبناء شرق أوسط جديد متحرر من صراعات الماضي ومستعد لأخذ مكانه في العصر الجديد ، العصر الذي لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة (17) . مثل هذه الهندسة التاريخية التي يتحدث عنها بيريز تقوم أولاً وقبل كل شي على ضرورة تجاوز الاعتبارات القومية والوطنية ، وعدم الاعتداء بالانتماءات العربية في إطار العروبة والإسلام ، بحيث يتأسس " الشرق الأوسط الجديد " على نظام لا قومي بل إقليمي ويعبر عن ذلك " موشيه ارينز " وزير

الدفاع الإسرائيلي الأسبق عندما يذكر ما يلي " إذا دققنا النظر في تاريخ أوروبا فسنرى انه في نهاية الأمر تصل الشعوب إلى الاستنتاج بان المشكلات الاقتصادية أهم من النزاعات القومية(18) .

وينظر " إبراهيم تامير " رئيس جامعة بئر سبع الإسرائيلية إلى السلام الشامل بكونه القادر على إزالة الأخطار وتوثيق الصلة بنظام إقليمي للأمن والاقتصاد دون الالتفات للروابط القومية :" فقط في إطار دول كومنولث تملك سوقا مشتركة وحدودا مفتوحة، سيكون متاحا الوصول إلى حل وسط بشان الحدود الدولية بين إسرائيل وجيرانها في الشرق الأوسط، وهذه الحدود ستكون ذات طابع إداري وليست خطوط تحصينات (19)، ويذكر كاتب إسرائيلي أخر: إن ملائمة ايديولوجيات القومية سيتم بواسطة الاندماج في نظم فوق قومية ستلغي الوزن الخاص لعناصر تاريخية في النزاعات بين الشعوب، حتى النزاع العربي– الإسرائيلي سيجد حلا له في إطار مجموعة الشرق الأوسط (20) . يغفل المشروع الإسرائيلي للشرق الأوسط بتعمد قضايا الصراع الرئيسية مثل السيادة والأرض المحتلة والاحتكار النووي والمستوطنات المدنية والعسكرية والحدود واغتصاب فلسطين والدولة الفلسطينية والقدس ، كما لا يتعرض لميزان القوى الحالي الذي يميل بشدة لصالح إسرائيل ، وإنما يعتبر بقاء توازن القوى على وضعيته الحالية واستمرار الاحتلال والمستوطنات والقدس وعدم قيام الدولة الفلسطينية والتفوق التكنولوجي ، واحتكار الردع النووي ، أمور مسلما بها وغير قابلة للنقاش والتفاوض ، ويطرح نقاطا أخرى اقل أهمية يفرضها كأجندة للتفاوض التنائي ومتعدد الأطراف ، وهنا ما يقدمه " شمعون بيريز " فهو يحدد قضايا أربع رئيسية تشكل من وجهة نظره دعائم النظام الإقليمي " الشرق الأوسطي الجديد (21) .

1- **الاستقرار السياسي :** فهو يعتبر أن الأصولية المتطرفة تهدد الاستقرار

2- اقتصاديات المنطقة : ويشير هنا إلى ضرورة خلق منظمة للتعاون الإقليمي تتجاوز الإطار القومي ، وتكون مهامها إنشاء نظام للري عالي التكنولوجيا مشترك لتنمية الصحراء ، وتمكين بلدان المنطقة من إنتاج غذاء ووظائف كافية لسكانها ، وكذلك التعاون الإقليمي في مجال السياحة ووسائل الاتصال .

3- الأمن القومي : ففي عصر الصواريخ والقدرة النووية ، يذكر " بيريز " أن نظاما إقليميا للمراقبة والأشراف يعد وسيلة وحيدة لضمان مستوى معقول للأمن القومي، ولا يشير إلى أي احتمال لمراقبة الصناعة النووية والرؤوس النووية الإسرائيلية، وإنما يذكر إن القرن القادم سوف يشهد عدم جدوى مفهوم " العمق الاستراتيجي " .

4- الديمقراطية : فالديمقراطية تعد حارسا للسلام عند " بيريز " وعنصرا أساسياً لمواجهة التطرف ، هذا فضلا عن إن الدول الديمقراطية لا يمكن أن تدخل في حرب فيما بينها حسبما يزعم ، ويرى أيضا إن النظام الشرق أوسطي سوف يخلق المنافسة على تبني العمليات الديمقراطية ، بل ويفترض التعاون بين دوله لمنع أي تهديد داخلي للحكومات ، فالشرق الأوسط يحتاج لتجديد حكوماته خاصة وأن النظم الاوتوقراطية تنتشر فيه بأكثر مما يوجد في أية منطقة أخرى من العالم.

وينصب تصور "بيريز " للترتيبات الأمنية لما بعد السلام على قضايا فرعية وثانوية لكي يتجنب الخوض في المشكلات الرئيسية وعلى رأسها بالطبع الرادع النووي الإسرائيلي الذي يمثل مصدر خطر دائم حتى على الاستقرار الإقليمي الذي يقترحه ، كما لا يتعرض لضرورة انضمام إسرائيل إلى اتفاقية منع انتشار السلاح النووي عام 1968 ولا يشير كذلك لأهمية قبول إسرائيل لإشراف وتفتيش وكالة الطاقة الذرية الدولية التي تمارس ذلك بالفعل على العراق منذ نهاية حرب الخليج الثانية وعلى كوريا الشمالية منذ اتفاقها مع الولايات المتحدة في سبتمبر من عام 1994.

هكذا يقتصر ضمان الأمن الإقليمي عند بيريز فيما يسميه برنامج إقليمي يضم نظاما لجمع المعلومات من الأنشطة العسكرية ويقدم تقريرا عنها لكل الأطراف وليست هناك مصداقية بالطبع لهذا النظام في ضوء أن إسرائيل والولايات المتحدة سوف تسيطران عليه بفعل عدم امتلاك الدول العربية للأقمار الصناعية التجسسية المتطورة، وهذا ما دعاه لاقتراح نشر أقمار صناعية بالتعاون مع القوى العظمي ، وان كان هذا لا يعني حسبما يرى بيريز إنشاء حلف على غرار الناتو ((فبعد تحقيق السلام تصبح مشكلات الأمن الرئيسية هي عدم الاستقرار وأشكال التخريب السياسي ووجود شبكة من العداوات الدينية العرقية والاقتصادية فيما بين دول النظام الشرق الأوسط ـ هناك أيضا نظام للأمن الإقليمي مصمم لمنع حرب قد تنشب نتيجة نقص في الاتصالات (22)، ويعتبر نظام الرقابة لدى بيريز بديلا لمفهوم العمق الاستراتيجي)) .

ومن المعروف أن إسرائيل ما تزال تصر على المضي قدما في مسار المفاوضات متعددة الأطراف والتي تبحث في قضايا خمس: الأمن والحد من التسلح ، التعاون الاقتصادي، اللاجئون، البيئة، وحيث استهدفت هي و الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي إقامة شبكة مكثفة من التفاعلات والعلاقات والمصالح المتبادلة بين الدول العربية وإسرائيل، قبل تحقيق تقدم في المسار الثنائي وخاصة على المستويين السوري واللبناني، فقد بدأت المفاوضات متعددة الأطراف في موسكو في يناير 1992 بحضور أربعين دولة عربية وأوروبية بجانب إسرائيل والولايات المتحدة وكذلك اليابان وفي هذا

الصدد يذكر شمعون بيريز ما يلي :" سيلعب مؤتمر موسكو دورا بالغ الأهمية، حيث إن يتناول فقط إشكاليات النزاع العربي الإسرائيلي وسبل حلها، و إنما سيبحث الشكل الجديد الذي ستكون عليه منطقة الشرق الأوسط، من المنظور إن إمكانات خلق شرق أوسط جديد ليست وهماً بعيد المثال .. ولن يتحقق هذا الهدف إلا عن طريق الاهتمام بموضوع التعاون الاقتصادي ، حيث إن الاقتصاد هو الوسيلة الوحيدة التي من شانها إخماد نيران المواجهة العسكرية وخلق أرضية من المصالح المشتركة بين دول المنطقة ، أريد أن أقول إن المصالح لا تولد وإنما تخلق (23) .

خلاصة المشروع الإسرائيلي للشرق الأوسط الجديد هي تكريس الهيمنة الاستراتيجية لإسرائيل على المنطقة العربية من خلال دور مركزي في تحديد صياغات وترتيبات الأمن الإقليمي وفي أداء دور امني بارز في الدفاع عن منابع النفط في الخليج العربي عن طريق اشتراك إسرائيل في توجيه أرصدة النفط ومن اجل تنمية مشتركة تقلل من تفاوت الثروة بين عرب اليسر وعرب العسر، ومن واقع الدوائر أو الأنظمة الفرعية التي يحددها المشروع الإسرائيلي للشرق الأوسط الجديد داخل النظام الإقليمي المخطط له، نلاحظ أن إسرائيل تحدد دوائر تتدرج في اتساعها مع التقدم في مجالات التعاون المختلفة خارج مسار التفاوض الثنائي بالطبع : منطقة تجارة حرة مع الأردن والكيان الفلسطيني ، نظام إقليمي فرعي للمشرق يشمل مصر وتركيا وإسرائيل والأردن والكيان الفلسطيني نظام إقليمي فرعي أخر يضم دول الخليج وتشترك فيه إسرائيل ، نظام فرعي أخر للمغرب العربي ترتبط معه إسرائيل بشبكة من العلاقات الاقتصادية والتجارية والتمثيل الدبلوماسي ، " مما يعني أن ثقل إسرائيل في داخل كل نظام فرعي وظيفي أو إقليمي سيكون أعلى مما لو شاركت مجموع الأقطار العربية في تلك الأنظمة الوظيفية ،مما يعني السيادة الاستراتيجية لإسرائيل فـي المنطقة العـربية (24) .

المطلب الرابع ـ المواقف الرسمية العربية من المشروع الشرق أوسطي :

يتناول هذا المطلب الرؤيا العربية من خلال استخلاص المواقف المتباينة إزاء هذا المشروع والمتمثلة في موقف الجامعة العربية والتنظيمات الإقليمية العربية الجزئية و ذلك بعرض المساحة التي احتلها هذا المشروع من الاهتمام العربي ومقدار الرفض أو التأييد لتلك الفكرة .

أولاً – موقف جامعة الدول العربية من مشروع الشرق الأوسط : هناك عوامل وأسباب أسهمت في هشاشة التنظيم الإقليمي العربي وضعفه نتيجة للسلبيات التي تعاني منها الجامعة العربية والقيود المفروضة عليها والتي أثرت على دورها في الساحة العربية وجهودها في ترميم البيت العربي الواحد ، وهو ما جعلها تقف على أرضية ضعيفة أمام

التحديات الخارجية وهامشيتها في خارطة صنع القرار العالمي ، وكان من نتيجة هذا المشهد أن الجامعة العربية لم تدعي إلى مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 كما أنها غيبت عن المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بمناقشة جملة من القضايا الإقليمية في المنطقة (25)، وبالرغم من ذلك فقد رحب الأمين العام السابق للجامعة العربية ، الدكتور عصمت عبدالمجيد بمبادرة السلاك المذكورة من خلال القرار رقم (5092) الذي صدر في 1991/9/12 عن اجتماع وزراء الخارجية العرب وقبل مؤتمر مدريد للسلام بأكثر من شهر ،ويرتكز على دعامتين أساسيتين :

الأولى : تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي كاملة والمتمثلة في قرارات مجلس الأمن (425،338،242، 252).

الثانية : تعزيز مسيرة السلام التي ارتضتها الشعوب العربية والتي تدعم بتأكيد مبدأ الأرض مقابل السلام (26) .

وأكد مجلس الجامعة الدول العربية في ابريل 1993 على مساندته لجهود السلام وفق مبادئ الشرعية الدولية وقراراتها الصادرة بهذا الشأن و دعم جهود الدول العربية المشاركة في عملية السلام ومساندة مواقفها (27) ، وعند انعقاد الدورة (100) لشهر سبتمبر 1993 أيد هذا المجلس الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي باعتباره خطوة أولى نحو تطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام ، والمطالبة باستكمال هذه الخطوة بخطوات على المسارات الأخرى تحقق الانسحاب من هضبة الجولان السورية ومن الأراضي اللبنانية والأردنية المحتلة (28) ، كما جاءت القرارات التي صدرت من المجلس المذكور في دورته التالية معبرة عن التوجه العربي في التمسك بالسلام العادل والشامل كخيار وهدف استراتيجي شريطة قيام إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها تجاه السلام واستئناف المفاوضات على المسارات الثلاثة (الفلسطيني – اللبناني –السوري) والعمل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية في إطار الأمم المتحدة (29) ، في هذا السياق أكد الأمين العام السابق عصمت عبدالمجيد في خبر أوردته جريدة الأهرام أن الاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول غزة وأريحا يعتبر بداية مشجعة وأكد على أن تتم المتابعة والتنفيذ حتى يتحقق الاستقرار والسلام في المنطقة لجميع الدول المتاخمة لإسرائيل (30) وحول ابرز موقف للجامعة العربية على هذا الصعيد يكمن في مشاركتها في المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا في الدار البيضاء وعمان والقاهرة ، ففي المؤتمر الأول الذي عقد بالدار البيضاء في شهر سبتمبر 1994 عبر أمين عام الجامعة العربية في خطابه عن الموقف إزاء التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل والتعاون الإقليمي في المنطقة ويتلخص في الآتي : (31)

- التأكيد على أولوية التسوية السياسية والوفاء باستحقاقاتها كاملة وفقا للأسس التي انطلقت منها في مؤتمر مدريد ، واعتبار ما أنجز على المسارين الفلسطيني والأردني خطوات أولى هامة ينبغي استكمالها على المسارات السورية واللبنانية وحل القضايا المعلقة على المسار الفلسطيني والمؤجلة للمرحلة النهائية كالقدس واللاجئين والمستوطنات بما يضمن التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الأرقام 242،252، 338، 425 ،

- التأكيد على أهمية التعاون الاقتصادي الإقليمي قي دعم الأمن والاستقرار والسلام وضمان ديمومته ، والأعراب عن الاستعداد الكامل للانخراط فيه ، والتقدم بمقترحات محددة لمجالات ومشروعات التعاون الممكن .

-التأكيد على أسس التعاون الإقليمي من حيث التكافؤ وتبادل المنافع و المساواة بين الأطراف دون هيمنة من طرف أو تحقيق لمصالح طرف على حساب الآخر.

- التأكيد على أهمية الإفادة من الأطر و الهياكل المؤسسية الإقليمية القائمة . ومراعاتها قبل التفكير في إنشاء أطر مؤسسية إقليمية جديدة تجنبا للتكرار والازدواجية .

كذلك أكد أمين عام الجامعة العربية في كلمته الموجهة إلى ندوة " المائدة المستديرة "التي عقدت في شهر ابريل 1994 م على إنه لا مجال للتخوف عمليا من النظام الشرق أوسطي لأنه سيكون عبارة عن ترتيبات جزئية لا يقدم بديلا عن النظام العربي ، و دعا إلى بحث المخاطر و الفرص التي يمثلها بالنسبة إلى الأمن القومي العربي و الاستراتيجيات المثلى للتعامل معه (32) ، كما صرح الأمين العام في حديثه لإذاعة صوت العرب بقوله (إننا يجب أن نثق في أنفسنا و قدراتنا و إمكاناتنا وأن نتعامل مع السوق الشرق أوسطية إن ظهرت إلى الوجود بحيث نستفيد مما تنتجه من مكاسب و نستعد لما تمثله من مخاطر على الدول العربية و نتفادى هذه المخاطر ، وأضاف أنه من غير المتصور أن تسيطر إسرائيل على الاقتصاد العربي ، لأن الدول العربية لها الكلمة و لديها الإمكانات التي تكفل لها القوة الاقتصادية ، و يجب أن يحسب للأمة العربية ألف حساب لما لها من دور ريادي و رئيسي في المنطقة (33) .

كما برز أيضا موقف جامعة الدول العربية من المشروع الشرق أوسطي من خلال القرارات الصادرة عن المجلس الوزاري على مستوى وزراء الخارجية العرب وعلى وجه الخصوص في دورتي مارس و سبتمبر لعام 1995 م. و مارس لعام 1996م التي تؤكد على ضرورة استمرار عملية السلام بين العرب و إسرائيل و الدخول بجدية في مفاوضات الوضع النهائي في الأراضي الفلسطينية التي نصت الاتفاقيات المعقودة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على بدأها في أوائل مايو 1996 وضرورة استئناف

المفاوضات على المسارين السوري واللبناني (34) ، إلا أنه سرعان ما تغيرت هذه الأجواء المتفائلة مع تنافي قدوم حكومة الليكود اليمينية برئاسة (نتنياهو) الذي أقدم على خطوات تتنافى مع أسس مؤتمر مدريد للسلام وقرارات الشرعية الدولية ، ولهذا السبب سادت روح التشاؤم في المنطقة العربية من إمكانية تحقيق سلام عادل وشامل مع إسرائيل ، وعقد لهذا الغرض مؤتمر قمة عربي طارئ بتاريخ 1996/6/22، اصدر بيانا ختاميا يؤكد على الثوابت العربية وان السلام بالنسبة للعرب هو هدف وخيار استراتيجي وفقا للمبادئ التي اتفق عليها في مؤتمر مدريد وبخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام (35) .

ثانيا – موقف مجلس التعاون الخليجي من المشروع الشرق الأوسطي : تعد دول مجلس التعاون الخليجي جزء ا من المنظومة العربية وتلعب دورا مهما في دعم القضايا العربية وبالأخص قضية العرب والمسلمين الأولى (القضية الفلسطينية)، وفي هذا السياق عقد المجلس الوزاري للمجلس اجتماعاً استثنائيا بتاريخ 1991/10/27 أي قبل انعقاد مؤتمر مدريد للسلام بثلاثة أيام حيث اصدر بيانا أيد فيه المؤتمر ، وكلف الأمين العام لمجلس التعاون السابق عبدالله بشارة حضور الجلسة الافتتاحية بصفة مراقب باسم دول المجلس، وأعلن عن موافقة المجلس للمشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف (36) . كما أكد المجلس الأعلى في دورته الثانية عشر التي انعقدت بتاريخ 1991/12/23م على دعمه لجهود السلام وعزم دوله على المشاركة في الاجتماعات المتعددة الأطراف سعيا منها لدعم الأمن الإقليمي من خلال إيجاد حلول جذرية لكافة نزاعات المنطقة (37). ، **وقد** عبر المجلس في دورته الرابعة عشر عن ترحيبه بتوقيع اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على أساس انه خطوة أولى في طريق التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي، وتطلعه إلى أن تحقق المفاوضات الجارية تقدما جوهريا في جميع المسارات ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها لهضبة الجولان السورية، وتنفيذ قرار مجلس الأمن (425) الخاص بانسحابها من كافة الأراضي اللبنانية (38) . أما في دورة المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي المنعقدة بتاريخ 1994/12/19م فقد أعلنت ارتياحها للنقل المبكر للمسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية المدنية وتوسيع صلاحيات الحكم الذاتي الفلسطيني وتوصل الأردن وإسرائيل إلى توقيع معاهدة سلام بينهما وقيام راعي عملية السلام بالحيلولة دون قيام إسرائيل بإجراء أي تغيير لوضع القدس وفقا لحدود 1967م (39).

ويلاحظ من هذا الإعلان أنه لم يشير إلى المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي استضافته الدار البيضاء عام 1994م على الرغم من أن كل دول الخليج الست شاركت بوفود رسمية في هذا المؤتمر وهي (السعودية ، الإمارات ، الكويت ، قطر ، البحرين ، سلطنة عمان) وهذه تشكل مفارقة غريبة تدل على تباين السياسة الخارجية لكل قطر خليجي عن ما يصدر من مجلس التعاون الخليجي ممثلا في دوله الست من بيانات أو مواقف تجاه القضايا الإقليمية أو الدولية، وهو ما يمكن وصفه بالازدواجية السياسية لتلك الدول . أما اللقاء الخليجي على مستوى القمة الذي عقد بتاريخ 1995/12/6م فقد أكد على مواقفه السابقة تجاه عملية السلام والنتائج التي تم التوصل إليها على هذا الصعيد وأشار مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي انعقد بمدينة عمان الأردنية عام 1995م وأعرب عن أمله في إن تسهم هذه المؤتمرات في دعم وترسيخ عملية السلام في الشرق الأوسط (40) ، وتأكيداً على ذلك فقد شاركت جميع دول الخليج في هذا المؤتمر (41) ، كما استضافت كل من قطر وسلطنة عمان والبحرين الاجتماعات المنبثقة من المفاوضات المتعددة الأطراف، حيث عقد في الدوحة احد اجتماعات لجنة مفاوضات الحد من التسلح والأمن الإقليمي، و في مسقط اجتماع للجنة المياه في 1994/4/17 م ، أما في المنامة فقد تم اللقاء الخاص بلجنة البيئة لعام 1994م (42) ، كما وصل مستوى العلاقات مع إسرائيل إلى تبنى مجلس التعاون الخليجي قرارا يقضي برفع المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة عام 1994م، حيث اصدر المجلس بيانا قدم فيه المبررات التي حدت بهم لإلغاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة، جاء فيه أن مجلس التعاون لدول الخليج العربي أيد مسيرة السلام في الشرق الأوسط منذ انطلاقها في مؤتمر مدريد ، وإذ يدرك أهمية الانفراجات التي تحققت حتى الآن خصوصا على المسارين الفلسطيني والأردني ، والتي تتضمن اتفاقات تغطي جوانب التعاون الاقتصادي بين إسرائيل وكل من الأردن وفلسطين فانه ينظر باهتمام إلى مسالة إجراء مراجعة إحكام المقاطعة العربية لإسرائيل وتأخذ في الاعتبار التقدم الذي جرى إحرازه والمتطلبات الموضوعية لعملية السلام (43) .

ثالثا – موقف اتحاد المغرب العربي من المشروع الشرق أوسطي : يعد موقف اتحاد المغرب العربي تجاه دعم القضية الفلسطينية و مساندة الشعب الفلسطيني جزًاء من الموقف العام تجاه هذه القضية المركزية .

أكدت البيانات الختامية الصادرة عن مجلس رئاسة الاتحاد الذي ينعقد مرتين كل سنة ميلادية عن التوجه حيال هذا الموضوع، فقد جدد المجلس في الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ليبيا بتاريخ 1991/3/11/ دعمه المطلق وتضامنه التام مع الشعب

الفلسطيني في انتفاضته البطولية وتدارس المجلس القضية الفلسطينية والوضع في الشرق الأوسط مستذكرا القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية وخاصة مؤتمرات القمة في بغداد والدار البيضاء والجزائر ودورتي مجلس الرئاسة الأولى والثانية المنعقدة في تونس والجزائر بتاريخ 21 يناير عام 1990م بخصوص القضية الفلسطينية، وتؤكد على المساعي الدولية الخاصة بإيجاد حل للقضية الفلسطينية من خلال الشرعية الدولية والأمم المتحدة (44) . وفي الوقت الذي يجدد فيه المجلس تمسكه بالشرعية الدولية فإنه يؤكد من جديد ((أن الشرعية كل لا يتجزأ وان أي نظام دولي جديد يجب أن يقوم على أساس المساواة بين الشعوب وحقها في تقرير مصيرها بنفسها بعيداً عن كل ازدواجية وانتقائية)) (45) . وفي الدورة التالية التي عقدت بالدار البيضاء بتاريخ 15 أكتوبر 1991م أشار البيان الختامي إلى تجديد مجلس رئاسة الاتحاد تأييده المطلق للشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة ، من اجل ممارسة حقوقه الوطنية الشرعية غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني في فلسطين وعاصمتها القدس الشريف (46) . كما أدان المجلس التعنت الإسرائيلي والاستمرار في سياسة الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة ودعا إلى وضع حد للهجرة اليهودية المتدفقة إلى فلسطين لما تشكله من مخاطر جسيمة على فلسطين والمنطقة العربية بأكملها (47) ، كما أشار البيان الختامي إلى متابعة المجلس باهتمام للجهود المبذولة لعقد مؤتمر سلام بالمنطقة من أجل تحقيق الأهداف على أساس الشرعية الدولية (48) ، وخرج البيان الختامي الذي صدر في أعقاب القمة الخامسة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي الذي عقد بالجمهورية الموريتانية بتاريخ 11 نوفمبر 1992م والبيان الختامي الذي صدر في أعقاب القمة السادسة للمجلس الذي عقد بتونس بتاريخ 3 ابريل 1994م بنفس صيغة التأييد والمساندة للشعب الفلسطيني التي تم التأكيد عليها في الاجتماعات السابقة (49). حيث اتفقت دول اتحاد المغرب العربي الخمس ، على هذه القرارات في دورتها المتعاقبة ، ولكن المواقف المنفردة لدول الاتحاد كانت متناقضة إزاء عملية السلام برمتها على وجه العموم والعلاقة مع إسرائيل على وجه الخصوص .

الخاتمة :

لقد تعرضت الدراسة إلى التعريف بمشروع الشرق أوسطية والمنظور الأمريكي والغربي والإسرائيلي من قيام هذا المشروع، إضافة إلى المواقف الرسمية العربية من المشروع الشرق أوسطي متمثلاً في موقف جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي .

يبقى ختاما أن نبين أن الأمانة العلمية وقراءة الواقع قراءة دقيقة توجبان الاعتراف بتراخي الإرادة العربية وتفتتها على المستوى وترهل المجتمع العربي في وجه التحديات المخيفة التي يجابهها إقليميا ودوليا وعدم القيام بالالتزام بالأدوات التي صممت وجرى التصديق عليها في جامعة الدول العربية من اجل تعزيز التعاون والتكامل والتعاضد في المجال الاقتصادي وكذلك السياسي والأمني، فهذه الأعراض المرضية مجتمعة عملت معا على أضعاف مناعة النظام العربي والإقليمي إلى حد مأساوي في وجه هجمة المنظور والمشروع الشرق الأوسطي والذي يستهدف إلغاءه واستبداله بنظام إقليمي مصمم وفق المخططات الأجنبية .

نتائج البحث :

1- قيام المشروع الشرق الأوسطي يعني تمكين إسرائيل التي هي الآن امبريالية عسكرية إقليمية من أن تصبح أيضاً امبريالية اقتصادية إقليمية وفي الوقت ذاته وإلى المدى الذي تحتل فيه إسرائيل هذا الموقع، تستفيد الولايات المتحدة اقتصاديا وامنيا وسياسيا ، وقد يخف العبء المالي عليها تجاه إسرائيل ومصر .

2- التوقع الأمريكي – الإسرائيلي المشترك من المشروع الشرق الأوسطي ينتهي إلى الاستنتاج إن هذين الفريقين المتحالفين استراتيجيا بشكل رسمي سيحظيان بفوائد كبرى تفوق كثيرا ما سيحظى به الفريق العربي ، أم ما يعلنان عنه فهو توقع فوائد إنمائية موازية ذات شان كبير للعرب.

3- إن هذا المخطط من شانه كذلك في حالة قيامه سحق القوة العربية وشل قدرتها العسكرية ، نتيجة الاختلال الشديد في موازين القوى وتمكن إسرائيل من الاستفادة من الدعم الأمريكي في سعيها لامتلاك التقنيات التقليدية والنووية المتطورة، فالنتيجة الحتمية لهذا المخطط هي انشقاق الجسم العربي إلى شظايا وتفكيك أوصاله ، بل التنافس على ود إسرائيل بين الأطراف العربية نفسها .

الهوامـــــــش:

1- التقرير الاستراتيجي العربي ، 1993م ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، 1994م ، ص 37
2- لطفي الخولي ، عرب ؟ نعم . وشرق أوسطيون أيضا ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ،1994م ص85
3- التقرير الاستراتيجي العربي ، 1993م ، ص231 ، مرجع سبق ذكره
4- فهمي هويدي في ندوة النظام الشرق الأوسطي الجديد ، الحياة الدولية ، 1993/9/12
5- برنارد لويس ، إعادة النظر في الشرق الأوسط ، الشؤون الخارجية ، 1992 ، المجلد 71،ص 101
6- المرجع السابق ، ص112
7- ماجد كيالي ، النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية الأمريكية الإسرائيلية ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد 41، يوليو 1992م ، ص68 .
8- هنري كسجنر ، برنامج لما بعد حرب الخليج ، نيوزويك ، 1991/1/28م نشرته السفير اللبنانية ، 1991/1/31م ، ص69
9- هنيري كسجنر، ليست قوة عظمى وحيدة ، يد يعوت أحرونوت ، 1991/12/4م ، نشرته السفير اللبنانية ، 14 /1992/1م
10-واشنطن بوست ،1990م ، ص12
11-طاهر عبدالحكيم ، حرب تشرين والتسوية الأمريكية ، دمشق ، مؤسسة الدراسات العربية ، 1976، ص 50
12-د محمود عبد الفضيل ، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية التصورات – المحاذير – أشكال المواجهة ، المستقبل العربي ، العدد 179، يناير 1994م ، ص93
13-المرجع السابق ص 93
14-المرجع السابق ص93-94
15-المرجع السابق ص105
16- شيمون بيريز ، الشرق الأوسط الجديد ، نيويورك ، هنري هولت وشركاه ،1993م ، ص62
17- شيمون بيريز ، عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة ، في : ماذا بعد عاصفة الخليج ؟ مجموعة مؤلفين ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1992 ، ص 104
18- السفير اللينانية ، 1991/9/28م
19-يديعوت احرونوت ، 1991/1/5م ، السفير 199/1/29م
20- ماجد كيالي ، النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية الأمريكية الإسرائيلية ، مرجع سبق ذكره ، ص79
21- شيمون بيريز ، الشرق الأوسط الجديد ، مرجع سبق ذكره ، ص62-63
22-المرجع السابق ، ص67
23- ماجد كيالي ، مرجع سبق ذكره ، ص79
24- مداخلة محمد السيد سعيد في ندوة صحيفة الحياة الدولية ، عن النظام الشرق أوسطي ، 1993/9/14.
25- د- احمد يوسف احمد ، مستقبل العلاقات العربية – العربية ، المستقبل العربي ، العدد 162 ، أغسطس 1992م ، ص9
26- قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (5092) في دورة انعقاده (96) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، سبتمبر 1991 .
27- قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (5271) في دور انعقاده (99) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ابريل 1993
28- قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم(5322) في دور انعقاده (100) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، سبتمبر 1993 .

29- قرارات مجلس جامعة الدول العربية أرقامها (65414،5366، 5456، 5492) ، في دورات الانعقاد (101، 103،104) على التوالي ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، مارس وسبتمبر ، للأعوام 1994،1995.
30- جريدة الأهرام ، 4 سبتمبر 1993
31- انظر كلمة الأمين العام للجامعة العربية أمام مؤتمر القمة الاقتصادية الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، بتاريخ 1نوفمبر 1994، من وثائق الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
32-جريدة الرأي العام الكويتية ، 12ابريل 1994
33-جريدة البيان الإماراتية 1 أكتوبر 1994
34- قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (5581،5456) في دور الانعقاد (103،106) على التوالي ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، مارس وسبتمبر للأعوام 1995،1996
35- البيان الختامي الصادر من مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة ، بتاريخ 1996/6/22 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
36- د. يحي حلمي رجب ، امن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، دار النهضة العربية ، 1999 ، ص394-395
37-البيان الختامي للدورة (12) للمجلس الأعلى لدول التعاون الخليجي ، الأمانة العامة للمجلس الخليجي ، الكويت ، 25ديسمبر 1991
38- البيان الختامي للدورة (14) للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي ، الأمانة العامة للمجلس الخليجي ، البحرين ،22ديسمبر 1993
39-البيان الختامي للدورة (15) للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي ، الأمانة العامة المجلس الخليجي ، الرياض ، 19 ديسمبر 1994
40- البيان الختامي للدورة (16) للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي ، الأمانة العامة المجلس الخليجي، مسقط 20ديسمبر 1995
41- مجلة المجلة ، لندن ،1995/11/11
42- اشرف راضي ، العلاقات الإسرائيلية الخليجية والمغاربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 125 ، يوليو 1996 ، ص 104
43- د. يحي حلمي رجب ، امن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، مرجع سبق ذكره ، ص400
44- نتائج أعمال الدورات الست لمجلس اتحاد المغرب العربي ص 341
45- مطبوعات القصر الملكي المغربي – إنبعاث امة – المطبعة الملكية الجزء (36) ، الرباط ،1992 ، ص138
46- نتائج أعمال الدراسات المجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي ، مرجع سبق ذكره ،ص354
47- المرجع السابق ص 355
48-مطبوعات القصر الملكي المغربي ، أنبات امة ، مرجع سبق ذكره ص353
49- نتائج أعمال الدورات الست لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي ، مرجع سبق ذكر ، ص506 .